المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة
معهد الدراسات والبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة
المجلد ٤٣ – العدد الأول ٢٠١٠

الانعكاسات السلبية للبطالة في المجتمع اليمني

د/ ابتهاج سعيد الخيبة
أستاذ مشارك
كلية الاقتصاد ، جامعة عدن

مقدمة

أن ازدياد عدد العاطلين عن العمل في عصرنا الراهن ، في الدول المتقدمة عموما والدول النامية خصوصا ، في ظل التطور العلمي والتكنولوجي و السياسات الاقتصادية المختلفة ، تعتبر من المشاكل الصعبة والمؤثرة اقتصاديا ، احتماعيا وسياسيا ، في أي مجتمع كان . أن الإنسان كأهم عنصر من عناصر الإنتاج يعتبر أساس وغاية التنمية ، لذا يجب الاهتمام بالإنسان وتحقيق فرص العيش له وذلك من خلال إتاحة فرص العمل للإنتاج والإبداع ، حيث بانعدام فرص العمل لأي فرد في المجتمع قادر عليه ، يعني حرمانه من المشاركة الفاعلة في المجتمع وجعله عالة على الآخرين مما يولد لديه شعور سلبي تجاه مجتمعه . أن أهمية العمل يكمن في انه هو الذي يخلق الإنسان ويجدد ويوسع من مداركه. ويحثنا ديننا الإسلامي الحنيف على العمل والسعي له ، وهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة التي تؤكد على ضرورة أن يعمل الإنسان ولا يظل عالة على الآخرين ، وان قوة الإنسان في عمله واجتهاده .

ولكن عندما يجتهد الإنسان في تعليمه ويبذل سنوات طويلة في التحصيل العلمي ثم يظل يبحث عن العمل ويطرق جميع الأبواب فلا يجد أي إمكانية للحصول على فرصة العمل ، تزداد المسالة تعقيدا ، ويزداد عدد العاطلين والباحثين عن العمل ، وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمع من حيث إهدار موارده البشرية .

أن الأهمية الاقتصادية لزيادة حجم القوى البشرية في المجتمع تنبع من دورها المزدوج كمستهلك ومنتج في إن واحد ، وحيث إن الإنسان هو العنصر الهام في عملية الإنتاج ، فهو العامل الوحيد الذي يباشر عملية الاستهلاك سواء كان في حالة عمل أو حالة بطالة .أما عناصر الانتاج الأخرى كالأرض ورأس المال فلا تحتاج إلا إلى قدر محدود من الإنفاق في حالة عدم مشاركتها في العملية الإنتاجية . لذا يتطلب عنصر العمل مستوى عال من التشغيل وتجنب البطالة في أي شكل من إشكالها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي

١. التعرف على مستويات واتجاهات و أسباب البطالة في اليمن.

٢. إبراز خطورة مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية في المجتمع اليمني وأهمية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة والبحث عن الموارد الغير مستغلة.

٣. اقتراح التوصيات التي قد تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات في التصدي لمشكلة البطالة وإيجاد الحلول لها.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، كمنهج يتناسب وطبيعة هذه الدراسة . واعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ،وكذلك بعض الدراسات المحلية والاحنبية المرتبطة بموضوع الدراسة .

١. مفاهيم البطالة من منظورها الاقتصادي

ينظر الاقتصاديون إلى البطالة من منظورين هما:شكل البطالة، فيما إذا كانت سافرة أو مقنعة، و مصدر البطالة، فيما إذا كانت دورية، فنية، احتكارية، هيكلية، موسمية، دائمة، جزئية أو قسرية .(الموسوعة الاقتصادي، ٢٠٠٠)

☒ شكل البطالة

البطالة السافرة: هي قوة العمل الراغبة في العمل وتبحث عنه ولا تجد فرصة للعمل. وقد بلغ عددهم حسب تقرير مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩، ٤٦٩ ألف، وبنسبة ١٣%.وارتفع هذا العدد إلى ٧٩٥ إلف شخص وبنسبة ١٦% (مسح ميزانية الأسرة ، ٢٠٠٦)

البطالة المقنعة : تعني تشغيل القوى العاملة بأقل من طاقتها وكفاءتها الإنتاجية ، أي وجود إعداد كم العاملين في القطاعات دون إن يكون لهذا العدد أي مردود مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل بصورة كبيرة ، أي هم مجموعة من العمال يستهلكون أكثر مما ينتجون(العقاد،١٩٩٧)

☒ مصدر البطالة

البطالة الدورية: سببها عندما لا تجد المشروعات طلبا كافيا على منتجاتها تتجه إلى الاستغناء عن بعض العاملين، أي أنها بطالة إجبارية. واهم خصائصها أنها تحدث خلال فترات زمنية غير منتظمة نظرا لعدم توافر المعلومات لدى المشروعات عن الزمن الذي يتجه فيه النشاط الاقتصادي إلى الانخفاض.

البطالة الموسمية: ينتشر هذا النوع من البطالة في الاقتصاديات المتخلفة كثيفة السكان، ويرجع بالدرجة الأولى على اعتماد النشاط فيه على كثافة الأيدي العاملة وقلة كثافة رأس المال.
ويظهر هذا النوع من البطالة في اليمن في قطاع الزراعة، وخاصة في ظل شحه المياه واعتماد الزراعة على مياه الإمطار.وتشكل نسبة البطالة الموسمية في اليمن ٢٤% من عدد العاطلين .

البطالة الاحتكارية: تنشا نظرا لعدم كمال سوق العمل وعدم توفر المعلومات لدى كل من القادرين على العمل والباحثين عنه من جهة والمشاريع التي تحتاج لهم من جهة أخرى.

البطالة الهيكلية : تنشأ نتيجة لعدم التوافق بين نوعية العمالة المتعطلة وبين الوظائف المتاحة في سوق العمل . أي عجز الفرد القادر والراغب عن العمل عن الحصول على وظيفة نتيجة عدم توفر المهارات التي تتطلبها الوظيفة . وتشكل البطالة الهيكلية في اليمن حسب مسح ميزانية الآسرة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، ٧٠% من إجمالي المتعطلين نتيجة لانخفاض المستوى التعليمي والمهني للعمالة الباحثة عن العمل.

البطالة الفنية : تنشأ عن الاستغناء عن القوى العاملة نظرا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة .

البطالة الاختيارية : تنشأ عن عدم رغبة القوى العاملة الاستمرار في العمل نظرا لتدني الأجور .

البطالة الجنسية (النوع) : وهي البطالة المفروضة على المرأة قسرا وبشكل إجباري في كثير من المجتمعات التي تسود فيها عادات وتقاليد تمنع خروج المرأة للعمل .

البطالة الدائمة: وتنشا نظرا لزيادة أيام البطالة في السنة عن أيام العمل بسبب الإصابة بحوادث عمل وذوي العاهات الدائمة وغيرها (عبدا لعظيم، ١٩٩٨).

أن تعدد مصادر البطالة في المجتمعات المتقدمة تنتج عن تطور التقنيات الحديثة والتكنولوجيا. إما في البلدان النامية، حيث تخلف التكنولوجيا وتدني المستوى التعليمي، نجد انتشار شكلي البطالة السافرة والمقنعة. وبالنسبة لمصادر البطالة، فأن البطالة الهيكلية والموسمية تشكل أعلى نسبة.

ويشير تعريف الجهاز المركزي للإحصاء (اليمن) للعاطل عن العمل بأنه ذلك الفرد الذي يبلغ من العمر ١٠ سنوات فاكثر وسبق له العمل غير انه لم يعمل أو عمل اقل من يومي عمل خلال الأسبوع المنتهي ١٦ ديسمبر من العام . أي انه أصبح عاطلا عن العمل شريطة إن يكون خلال فترة تعطله قد بحث عن عمل ولم يجده (تقرير التنمية البشرية، اليمن، ١٩٩٨)

ومن الملاحظ إن هذا التعريف عن البطالة في اليمن يختلف عن التعريف الوارد من منظمة العمل الدولية الذي يحدد سن العمل بخمسة عشرة سنة وما فوق. وان سن العاشرة وما فوق يندرج ضمن عمالة الأطفال.

٢. الأسباب الأساسية للبطالة في اليمن

أن المجتمع اليمني يعاني من اثأر الزيادة المتسارعة في النمو السكاني ، ٣,٢% طبقا لتعداد ٢٠٠٤ ، مع ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وما يرافق ذلك من زيادة في قوة العمل في المدن مما يؤدي إلى اختلال التوازن في سوق العمل ، وارتفاع نسبة البطالة ، وخاصة وانه مجتمع فتي بحيث يشير هرم السكان إلى إن ما يقارب ٤٠ % منه في الفئة العمرية ١–١٥ سنة . وشهد معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي الإجمالي (ذكور وإناث) ارتفاعا طفيفا من ٣٨% عام ١٩٩٤ إلى ٣٨,٥ % عام ١٩٩٩ ووصل إلى ٣٩% عام ٢٠٠٤ .(انظر جدول رقم ١)

جدول رقم(١)

التوزيع النسبي للقوى البشرية والمساهمة في النشاط الاقتصادي ١٩٩٤ –٢٠٠٤

البيان	النوع	تعداد ١٩٩٤	مسح ١٩٩٩	تعداد ٢٠٠٤
نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان (١٥سنة فأكثر)(%)	الذكور	٧١	٧٠	٦٨
	الإناث	٤	٧	١٠
	الإجمالي	٣٨	٣٨,٥	٣٩
نسبة السكان غير النشطين اقتصاديا (%)	الذكور	٢٩	٣٠	٣٢
	الإناث	٩٦	٩٣	٩٠
	الإجمالي	٦٢	٦١	٦١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان، التقرير الاقتصادي، ٢٠٠٦.

على الرغم من التطور الذي شهده حجم المشتغلين إلا إن حجم المتعطلين ظل يتزايد خلال الفترة ١٩٩٤ –٢٠٠٤ . وارتفعت نسبة البطالة (نسبة المتعطلين إلى إجمالي قوة العمل) من حوالي ٩,٨% في العام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٣,٧% في العام ١٩٩٩ ووصلت ١٦,٣% في العام ٢٠٠٤ . ويتفاوت الأمر فيما إذا نظرنا لـه على مستوى الذكور والإناث كلا على حدة حيث ارتفعت نسبة البطالة على مستوى الذكور من ٩,٧% في العام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٢,٥% في العام ١٩٩٩ ووصلت إلى ١٣,١% عام ٢٠٠٤.إما على مستوى الإناث فأن نسبة البطالة ارتفعت تدريجيا وبصورة اكبر منها للذكور، إذ ارتفعت من ١٠,٦% في العام ١٩٩٤ إلى حوالي ٢٥% في العام ١٩٩٩ وبلغت حوالي ٣٩% في العام ٢٠٠٤ .(جدول رقم ٢) ويعزو ذلك إلى تأثير التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد والتي أثرت على تزايد رغبة الإناث في العمل مقارنة بما كان عليه الأمر في الفترات السابقة.

جدول رقم(٢)

التوزيع النسبي لقوة العمل ١٩٩٤-٢٠٠٤

المؤشر	النوع	تعداد ١٩٩٤	مسح ١٩٩٩	تعداد ٢٠٠٤
نسبة المشتغلين (%)	الذكور	٩٠	٨٨	٨٧
	الإناث	٨٩	٧٥	٦١
	الإجمالي	٩٠	٨٦	٨٤
نسبة المتعطلين –نسبة البطالة (%)	الذكور	١٠	١٣	١٣
	الإناث	١١	٢٥	٤٠
	الإجمالي	١٠	١٤	١٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان، التقرير الاقتصادي، ٢٠٠٦

إن مؤشر نسبة الإعالة الاقتصادية (الكلية) يعتبر مؤشرا أكثر تعبيرا لقياس عبء الإعالة الاقتصادية في المجتمع من حيث كونه يضيف السكان المعيلين أنفسهم إلى السكان المعالين ضمن مكونات هذا المؤشر. ولقد بلغت نسبة الإعالة الاقتصادية الكلية في العام ١٩٩٤ حوالي ٥٨٦ فردا أي إن كل ١٠٠ مشتغل كانوا يعيلون ٥٨٦ فرد من السكان المعالين بالإضافة إلى المعيلين أنفسهم. أي إن كل مشتغل واحد كان يعيل حوالي ٥,٩ فرد بما فيهم نفس المعيل . بينما انخفضت هذه النسبة في العام ٢٠٠٤ لتصل إلى ٥٥٤ فردا أي إن كل ١٠٠

مشتغل أصبح يعيل ٥٥٤ من السكان المعالين بالإضافة إلى المعيلين أنفسهم وهذا يعني إن كل مشتغل واحد أصبح يعيل ٥,٥ فرد بما فيهم المعيل نفسه .أن التطور الطفيف في مؤشر الإعالة الاقتصادية في عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٩٤ يعود إلى تأثير تلك الزيادة التي تحققت في مجال المشتغلين خلال الفترة بين التعدادين.(انظر جدول رقم٣).

جدول رقم (٣): مؤشرات الإعالة، ١٩٩٤ -٢٠٠٤

م	المؤشر	تعداد ١٩٩٤	مسح ١٩٩٩	تعداد ٢٠٠٤
١	إجمالي السكان العاملين ، ١٥ سنة فأكثر	٢٤٩٧٠٠٠	٢٩٦٤٠٠٠	٣٥٥٥٠٠٠
٢	إجمالي السكان غير العاملين	١٢٠٩٨٠٠٠	١٤٣٧١٠٠٠	١٦١٣٠٠٠٠
٣	إجمالي السكان المقيمين	١٤٥٨٨٠٠٠	١٧٣٣٥٠٠٠	١٩٦٨٥٠٠٠
٤	نسبة الإعالة الاقتصادية (الحقيقية)	٤٨٦	٤٨٥	٤٥٤
٥	نسبة الإعالة الاقتصادية (الكلية)	٥٨٦	٥٨٥	٥٥٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان، التقرير الاقتصادي، ٢٠٠٦

وفقا لنتائج تعداد، ٢٠٠٤ يلاحظ إن ما نسبته ٥٥% من المتعطلين هم غير متعلمين، حوالي ٣٠% أميين و٢٥% ملمين بالقراءة والكتابة.إما نسبة المتعلمين، الذين يحملون مؤهلات تعليمية، فقد بلغت حوالي ٤٥% من إجمالي المتعطلين، منهم ١٩% لديهم مؤهلات التعليم الأساسي، ٢١% مؤهلات التعليم الثانوي ٥% تقريبا لديهم مؤهلات جامعية.وبالمقارنة بالعام ١٩٩٩ فقد بلغت نسبة المتعطلين غير المتعلمين حوالي ٦١% ونسبة المتعطلين المتعلمين ٣٩% ، وهنا يلاحظ تطورا قد حدث في المستوى التعليمي للمتعطلين لصالح المتعلمين ، أي حملة المؤهلات العلمية .(جدول رقم ٤)

جدول رقم(٤):التوزيع النسبي للمتعطلين حسب المستوى التعليمي ١٩٩٩-٢٠٠٤

	المستوى التعليمي للمتعطلين	مسح١٩٩٩ (%)	تعداد ٢٠٠٤ (%)
١	أمي	٢٧,٥	٢٧,٨
٢	يقرأ ويكتب	٣٤,١	٢٧,٤
	جملة غير المتعلمين (١+٢)	٦١	٥٥,١
٣	أساسي + مقابل الثانوي	١٨,٢	١٩,٤
٤	ثانوي + دبلوم مابعد الثانوي	١٦,٧	٢٠,٥
٥	جامعي وما فوق	٤,١	٤,٧
٦	جملة المتعلمين(٣+٤+٥)	٣٩	٤٤,٦
٧	إجمالي المتعطلين(%)	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان، التقرير الاقتصادي، ٢٠٠٦.

تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي يواجهها المجتمع اليمني ولها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية كما لها اثأر سلبية متعددة .

برزت البطالة في اليمن كظاهرة في منتصف التسعينات ، تزامنا مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٥ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت مسمى برنامج التكييف الهيكلي بهدف تحسين الأداء الاقتصادي الكلي وتحرير الأسعار ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية.

وقد شكل هذا البرنامج دافعاً نحو النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة والأسعار بالإضافة إلى الخصخصة، ولا تزال اليمن حتى اليوم ملتزمة بقوة بتوسيع وتعميق عملية الإصلاح مع فهم عميق لضرورة هذا الأمر في عملية التنمية وقد تعزز هذا الاتجاه عند إعداد "الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" مع تركيز واضح على الحكم الجيد.

ولكن مع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي عام ١٩٩٥، برزت جملة من الصعوبات، تمثلت في الأتي:

- التدهور المتسارع في موازين الاقتصاد والمتغيرات الكلية ، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي ، مقاسا بنمو الناتج المحلي الإجمالي ، إلى اقل من ٣% ، مسجلا نموا سالبا .
- بلغ عجز الموازنة العامة للبلد عام ١٩٩٤ حوالي ٤٠ مليار ريال وبنسبة ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي . مما شكل تدني كفاءة إدارة الإنفاق العام وقيدا على ممارسة الحكومة لوظيفتها الاقتصادية .
- لجأت الحكومة إلى تمويل العجز كاملا بإصدار نقود جديدة أدت إلى ارتفاع حاد في الأسعار ، حيث بلغ معدل التضخم ١٠٤% (البنك الدولي ،١٩٩٦)
- وشهد مستوى الأداء الاقتصادي لمؤسسات القطاع العام تدني في الكفاءة الاقتصادية . نتيجة لخسارة بعضها وتوقف البعض الأخر.
- ارتفع عدد الموظفين في جهاز الخدم المدنية من ١٧٠ ألف عام ١٩٩٠ إلى ٣٥٠ إلف عام ١٩٩٥.

أن كل هذه السلبيات السالفة الذكر ساهمت بشكل أو بأخر في سوء الأحوال المعيشية للمواطنين، نتيجة لعدم وجود فرص العمل وزيادة العرض للقوى العاملة وانخفاض الطلب.
أن الأسباب الرئيسية في زيادة معدل البطالة في اليمن يمكن إيجازها كلاني:

١. **ارتفاع معدل النمو السكاني**

سجل معدل النمو السكاني طبقا لتعداد عام ٢٠٠٤ ، ٣,٥% . ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم ولا يتناسب مطلقا مع الموارد الاقتصادية المستغلة.

٢. **ضعف القدرة الادخارية للمجتمع**

ينعكس ذلك في عدم القدرة على التوسع في الطاقات الإنتاجية المتاحة والتي تمثل القناة الرئيسية لتوفير فرص عمل وامتصاص فائض القيمة. إضافة إلى مشكلة قلة الادخار " تكوين رأس المال " نتيجة للنمو السكاني المتسارع وانخفاض نصيب الفرد من الدخل والحاجة الشديدة إلى موارد مالية كبيرة للاستثمار .

٣. **غياب مقومات الاستثمار وضعف البنية التحتية**

ضعف فرص جذب الاستثمار الوطني ، العربي والأجنبي نظرا لعوامل عديدة منها ، البيروقراطية ، الفساد الإداري ، ضعف تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار ، ضعف خدمات البنى التحتية . كل هذه العوامل تؤثر سلبا على جذب الاستثمار ، وخلق فرص عمل جديدة والنهوض بالقاعدة الاقتصادية.

٤. الخصخصة

إن إجراءات الخصخصة لمعظم المصانع والمؤسسات والمرافق التابعة للقطاع العام ، نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، أدى إلى فقدان العديد من العمال والموظفين لوظائفهم وتسريحهم بدون حماية . وتم أيضا تحويل البعض من العمال إلى مرافق أخرى دون الحاجة إليهم ، مما أدى إلى بروز ظاهرة البطالة المقنعة .

٥. مخرجات التعليم

أن مخرجات التعليم الجامعي والتعليم الفني المتوسط لا تلبي احتياجات سوق العمل. وهذا يؤكد غياب التنسيق بين متطلبات سوق العمل وحاجات التنمية الاقتصادية .

٦. زيادة العرض للقوى العاملة ذوي المهارات المحدودة

أن عودة ما يقارب ٨٠٠ إلف مهاجر يمني إبان حرب الخليج الثانية، يعد سببا أساسيا للبطالة في اليمن. الخ.ن معظم هؤلاء العائدين ليس لديهم مهارات ومجال عملهم محدود في إعمال البناء، التجارة، السمكرة.. الخ . وتبين الإحصاءات بان ٥٦% من هؤلاء العائدين هم مرافقين لآسرهم من أطفال ونساء وشيوخ ، أي معالين و ٤٤ % هم النشطين اقتصاديا.

٧. تركز الاستثمارات في مشاريع قطاع الخدمات

معظم الاستثمار الحكومية والقطاع الخاص تتركز في مشاريع قطاع الخدمات. وهذه المشاريع بطبيعتها محدودة الاستخدام للعمالة ، كثيفة رأس المال ، وذات عائد غير مباشر . أي أنها لا تساعد على توفير فرص عمل مقارنة بقطاعي الصناعة والزراعة.

٣. الآثار السلبية للبطالة

أن معظم بلدان العالم عموما، والبلدان النامية بشكل خاص، تعاني من ظاهرة البطالة. وهذه الظاهرة لها اثأر سلبية على المجتمع بشكل عام وعلى المستوى الكلي والجزئي بشكل خاص .

١.٣ : اثر البطالة على المجتمع

أن وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ، والقادرين عليه ، في المجتمع تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة ، يمكن إن تنفجر في أي لحظة ، وخاصة في تلك المجتمعات التي تعاني من سؤ توزيع الثروة والتمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع .

وتتعدد الآثار السلبية للبطالة في المجتمع اليمني، والتي يمكن إيجازها كلاني:

١) زيادة العنف بإشكاله المختلفة

تشير تقارير وزارة الداخلية لعام ٢٠٠٦ بأن عدد الجرائم وصلت إلى ٣١٧١١ جريمة منها ٢٤٦٢٣ جريمة بسبب استخدام السلاح وبنسبة ٦٥% و٧٠٨٨ جريمة استخدم فيها أسلحة أخرى مثل السلاح الأبيض والمواد السمية القاتلة. وتشير التقارير أيضا بان غالبية المنخرطين في هذه الإعمال الإجرامية هم من الشباب العاطلين عن العمل وان هذه الجرائم تؤدي إلى تعثر مشاريع التنمية وتنفر الاستثمارات من القدوم إلى اليمن وفشل حركة السياحة .كما يلجأ العاطلون عن العمل إلى الانضمام إلى مجموعات متطرفة تعمل على تخريب الاقتصاد الوطني عن طريق التفجيرات والاختطافات للسياح وحيازة أسلحة غير مرخصة لإقلاق السكينة والأمن العام .

٢) اللجوء إلى الإعمال الغير مشروعة

يلجأ معظم العاطلين عن العمل إلى العمل في مجالات كتهريب السلع بأنواعه المختلفة أو اللجوء إلى بعض الإعمال الغير مشروعة كتزوير الوثائق والمحررات وتزوير العملة ، انتحال وظائف والسرقة

٣) التسول الجماعي

التسول الجماعي لا يعني، التسول بغرض الحاجة لمساعدة نتيجة المرض أو الإعاقة، بل أصبح منتظما وأصبح ظاهرة يقلق المجتمع اليمني. ويتركز هذا الشكل من التسول الجماعي في العواصم والمدن الرئيسية ، حيث تتجمع اسر بحالها بغرض التسول وبصورة منتظمة ودائمة . وهناك علاقة ارتباطيه بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأسر والتسول ، أي انه كلما زادت البطالة بين أفراد الأسرة كلما كثر إعداد الأسر التي تلجأ إلى التسول . ويضم المتسولون فئة كبيرة من العاطلين عن العمل، ذكور وإناث وغي فئات العمر المختلفة.

٤) أطفال الشوارع

أصبح أطفال الشوارع ظاهرة اجتماعية في الآونة الأخيرة في عدد من العواصم والمدن اليمنية. وتتصل هذه الظاهرة بوجه عام بعدة عوامل مترابطة، اقتصادية واجتماعية. فانخفاض الإنفاق على قطاع التعليم كنسبة من الإنفاق العام ، وعدم قدرة الأسر على إلحاق أطفالهم بالمدارس نتيجة زيادة نفقات التعليم ، وسوء الأوضاع الاقتصادية للأسر ، وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر ، كل هذه العوامل مجتمعة شكلت ما يسمى بأطفال الشوارع ، حيث لا يوجد عائل للأسرة نتيجة لتفككها ، وأصبحت ظاهرة تؤثر على جيل المستقبل .

٥) عمالة الأطفال

يحتل عاملا الفقر والبطالة بين الأسر من العوامل الرئيسية المؤثرة على ظهور ما يسمى بعمالة الأطفال. وهناك استغلال رهيب للأطفال دون سن العمل تؤدي إلى ضررهم نفسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وبعض الإعمال تكون خطرة تؤدي إلى وفاة الأطفال .

أظهر تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٣م أن عدد الأطفال العاملين في سن ٦-١٤ عام يلغ نحو ٣٢٦ ألف و ٦٠٨ طفلة وطفلة .(الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠٠٣) . إن قانون العمل اليمني ، بالرغم من تحديده سن العمل ب ١٥ سنة وما فوق إلى إن هناك العديد من الخروق في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية حيث لا توجد نصوص رادعة للذين يقومون باستغلال الأطفال .

٦) التراجع في إشباع الحاجات الأساسية لإفراد المجتمع

قدرت منظمة الاسكوا بان نسبة الفقر في اليمن ٤٧% عام ٢٠٠٥ ، ويعيش ٨٠ % من الفقراء في ريف اليمن ، واصبح الفقر في اليمن ظاهرة ريفية في الأساس . أن انتشار ظاهرة البطالة لها علاقة مباشرة في انتشار ظاهرة الفقر.ونتيجة لازدياد البطالة والفقر بين الأسر اليمنية، برزت العديد من الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها بالاتي:

- ☒ عدم التحاق الأطفال برياض الأطفال، لتقليص نفقات الأسرة وبقاء الأطفال في المنازل والشوارع بدلا من تواجدهم في بيئة تربوية ملائمة توسع مداركهم وقدراتهم.
- ☒ تدني نسبة القيد في المدارس في المراحل الدراسية الأساسية وخاصة في الريف اليمني . وقدرت نسبة الملتحقين في التعليم الأساسي ٦٧% منهم ٨٧% ذكور و٤٦% إناث في عام ٢٠٠٦.
- ☒ تدني نسبة التغطية بالخدمات الصحية وعدم قدرة الآسر الفقيرة الوصول إلى هذه الخدمات، وبالتالي تضرر فئات من المجتمع بعدم حصولهم على العلاج والدواء، وانتشار ظواهر كالشعوذة والسحر والكي بالنار والعديد من الظواهر المتخلفة وخاصة في الريف اليمني.
- ☒ انتشار التجمعات العشوائية التي ازدادت في زحفها على العواصم والمدن الرئيسية وزيادة انتشار المباني الخشبية والعشش والصفيح وزيادة ظاهرة تربية المواشي في المدن .
- ☒ انتشار الزواج المبكر ، حيث تلجأ العديد من الأسر إلى تزويج بناتهن في سن مبكرة ، نظرا لعدم قدرة الأسر تحمل نفقات الدراسة وبالتالي بروز ظاهرة التسرب من المدارس .

٢.٣ : أثر البطالة على الاقتصاد

يمكن إيجاز اثر البطالة على الاقتصاد اليمني في الأتي :

- ☒ عدم استغلال الموارد البشرية استغلالا جيدا والاستفادة من القدرات والإمكانات البشرية المتاحة . ويعتبر عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية مؤشر على عدم قدرة الدولة على القيام بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.
- ☒ إهدار الموارد البشرية. حيث يعتبر الإنفاق على تعليم العنصر البشري استثمارا للعقول وإذا لم يمكن هناك عائدا من هذا الاستثمار فانه يعتبر إهدارا لإمكانات الدولة ، وينتشر البطالة مؤخرا بين الشباب وظهر ما يسمى بطالة الخريجين .
- ☒ زيادة عدد المستهلكين للناتج الاجتماعي الإجمالي ، وازدياد معدل الإعالة الاقتصادية ،

٣.٣ : اثر البطالة على الإفراد

أن الفرد هو كائن اجتماعي ، والمجتمع يتكون من مجموعة من الأسر تضم الإفراد الذين يؤثرون ويتأثرون بالمجتمع وعاداته وتقاليده ومستوى معيشته وثقافته . وجميع الآثار السلبية للبطالة علة المجتمع والاقتصاد تنعكس بدرجة أساسية على أفراد المجتمع .

ويمكن إيجاز اثر البطالة على إفراد المجتمع بالاتي:

- الشعور بنبذ المجتمع للتعطل عن العمل مما يولد عنده الشعور بالعجز من إن يكون أنسانا صالحا في المجتمع بقدر ما ينتج بقدر ما يستهلك .
- الشعور بالكآبة والرغبة في ممارسة الظواهر السلبية
- العدوانية الشديدة تجاع إفراد الأسرة والقيام بإعمال تضر الآخرين من إفراد المجتمع
- الشعور بالاغتراب والرغبة في الهجرة أملا في الحصول على مستقبل أفضل. يضطر فيها بالقبول بأي عمل وقد يكون عملا غير مشروع أو عملا خطرا.

التوصيات

مما تقدم يمكن إيجاز أهم توصيات الدراسة بما يلي:

١) إجراء تعديلات عامة في تشريعات سوق العمل بحيث يستحق كل من يبحث عن العمل ولا يجده تعويضا للبطالة ويعتبر ذلك احد المجالات في إصلاح سوق العمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة.

٢) ضرورة توفر بنك للمعلومات رئيسي ترصد فيه كل البيانات الخاصة بالبطالة. حيث تكمن المشكلة في تعدد مصادر البيانات عن البطالة وتضاربها وعن دقتها.

٣) تأسيس مؤسسة عربية للتشغيل بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي تكون مهامها جمع وتنظيم ونشر معلومات عن حاجة ومتطلبات سوق العمل العربية بما في ذلك العرض والطلب على القوى العاملة وحركة انتقال وتشغيل قوى العمل وذلك بغرض المساهمة في التخفيف من أعباء البطالة في البلدان العربية .

٤) توليد فص عمل جديدة في المجتمع من خلال إعطاء الشباب الدعم في إنشاء المشاريع الصغيرة في مجالات الزراعة والثروة السمكية والصناعات الصغيرة لما لليمن من إمكانات في هذه المجالات .

٥) التركيز على التعليم الفني والمهني وتشجيع الشباب للانخراط في هذا النوع من التعليم لما له أهمية في تلبية احتياجات سوق العمل.

٦) تهيئة الشباب للعمل في الأرياف والمناطق النائية وتشجيع الشباب للعمل في هذه المناطق بإعطائهم الأفضلية، حيث لا يستفاد من فرص العمل لتوفرها في المناطق النائية.

٧) ضرورة دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني في استحداث برامج لمساعدة العاطلين عن العمل ، من خلال عقد دورات تدريبية وتاهيلية تساعدهم في الانخراط في سوق العمل .

٨) ضرورة إشراك القطاع الخاص في تحمل مهمة حل مشكلة البطالة وان يلعب دورا مهما وأساسيا في امتصاص البطالة وعدم الاعتماد الكلي على القطاع الحكومي في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

المراجع

١) البنك الدولي ، دراسة اقتصادية تحليلية للاقتصاد اليمني ، وثائق البنك الدولي ، صنعاء ، ١٩٩٦ .
٢) الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للمساكن والمنشات لعام٢٠٠٤، التقرير الاقتصادي، صنعاء، ٢٠٠٦.
٣) _____، التقرير النهائي لمسح الأسرة ، ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، صنعاء ، ٢٠٠٨ .
٤) _____، التقرير النهائي لمسح القوى العاملة ١٩٩٩ ، صنعاء ، ٢٠٠٠ .
٥) _____، نتائج التعداد العام للمساكن والمنشات لعام١٩٩٤ ، ، صنعاء ، ١٩٩٦.
٦) _____، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٨، صنعاء، ٢٠٠٩.
٧) _____، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٥، صنعاء، ٢٠٠٦.
٨) _____، التقرير النهائي لمسح ميزانية الأسرة ١٩٩٨، ، صنعاء ، ٢٠٠٠.
٩) _____، تقرير عن عمالة الأطفال في اليمن، صنعاء، ٢٠٠٣.
١٠) العقاد صلاح، مشاكل التنمية في البلدان النامية، معهد التخطيط القومي، تونس، ١٩٩٧.
١١) عبد العظيم اسعد، البطالة ومشاكلها في العالم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس عشر، ١٩٩٨.
١٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية اليمني لعام ١٩٩٨، صنعاء، ٢٠٠٠.